Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

26 Janvier 2011
26 يناير 2011

رسالة الأمة

العلاقات الاستراتيجية بين المغرب والاتحاد الأوروبي

محور ندوة بفيينا بمشاركة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

يشارك المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في ندوة، يومه الأربعاء بفيينا، حول العلاقات الاستراتيجية بين المغرب والاتحاد الأوروبي، تحت شعار «الاتحاد الأوروبي-المغرب: آفاق استراتيجية شاملة».

وأوضح بلاغ للمجلس أن هذه الندوة، التي تنظمها سفارة المملكة المغربية بفيينا وأكاديمية فيينا الدبلوماسية، تتوخى إبراز علاقات الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، وتتمحور حول ثلاث نقاط رئيسية ترتبط بالجوانب الإنسانية، والاقتصادية، والأمنية للعلاقة الأورو-مغربية في إطار سياسة الجوار الأوروبية.

وتتناول جلسة «المغرب-الاتحاد الأوروبي: الجانب الإنساني»، التي سيشارك فيها رئيس المجلس السيد أحمد حرزني، أهمية التبادل الثقافي والعلمي والتربوي وإشراك

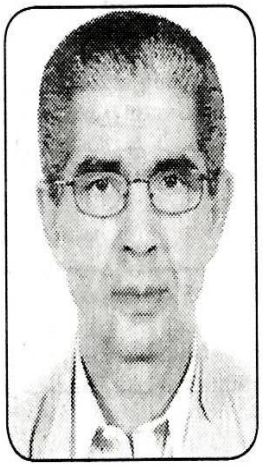

الفاعلين الجدد وتشجيع فضاءات التشاور بين جمعيات المجتمع المدني، فضلا عن الحقوق الاجتماعية ومحاربة الفقر وتحسين ظروف العيش، خاصة ما يتصل بالتعليم والصحة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، باعتبارها أساسا للكرامة. كما ستشهد الندوة، التي سيحتضنها مقر أكاديمية فيينا الدبلوماسية، حسب البلاغ، تنظيم جلستين أخريتين تهمان «المغرب-الاتحاد الأوروبي: نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية»، و«علاقات المغرب-الاتحاد الأوروبي: تعزيز التعاون الاستراتيجي ومواجهة التحديات الأمنية بالمنطقة الأورومتوسطية».

ويشارك في الندوة أيضا مدير الأكاديمية الدبلوماسية بفيينا السيد هانس وينكلير، ورئيس البعثة الأوروبية بفيينا السيد لارس إيريك لوندان، ورئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة بالمغرب السيد عبد السلام أبو درار، وعضو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والأستاذ الجامعي السيد عبد الحي المودن.

Revue de Presse du Cons

Aujourd'hui Le Maroc
ww

Le CCDH dans un séminaire à Vienne

Le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) prendra part aujourd'hui, mercredi 26 janvier, à Vienne à un séminaire sur les relations stratégiques entre le Maroc et l'UE, sous le signe «Maroc-UE: perspectives d'un partenariat global et stratégique». Ce séminaire, organisé par l'ambassade du Maroc à Vienne et l'Académie diplomatique de Vienne, a pour objectif de mettre en exergue les relations de partenariat entre le Maroc et l'UE, souligne un communiqué du CCDH. Et d'ajouter que le panel «Maroc-Union européenne : volet humain», auquel prendra part Ahmed Herzenni, président du

• Ahmed Herzenni.

Revue de Pr
oits de l'Homme

بيان اليوم

«هيومان رايتس ووتش» توجه انتقادات قوية لحالة حقوق الإنسان في المغرب

المنظمة الدولية تنوه بعمل هيئة الإنصاف والمصالحة وتنتقد التأخير في تنفيذ توصياتها

محمد ياسين

رسمت هيومان رايتس ووتش صورة شبه قاتمة عن وضعية حقوق الإنسان في المغرب بالنسبة للعام الماضي، رغم التنويه الذي أبدته لهيئة الإنصاف والمصالحة، والتي وصفت عملها بـ«الريادي». وجاء تقريرها للعام 2010 مليئا بالانتقادات، منها عدم تنفيذ الحكومة المغربية لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، خصوصا الإصلاح المؤسساتي لتفادي تكرار انتهاكات الماضي، والنداءات الداعية إلى المزيد من احترام الحقوق بالمغرب، بينما اكتفت بفقرة يتيمة عن وضعية حقوق الإنسان في مخيمات تيندوف جنوب غرب الجزائر.

وسجل التقرير أن أوضاع حقوق الإنسان في المغرب والصحراء «متردية في بعض الجوانب»، مشيرة إلى ما تسميه «استخدام الحكومة للتشريعات القمعية والمحاكم الطبعة لمعاقبة وسجن المعارضين السلميين». واعتبرت المنظمة الحقوقية الدولية في تقريرها السنوي عن وضعية حقوق الإنسان في العالم عام 2010، والذي صدر يوم الاثنين الماضي واختارت له عنوان «حوار الحكومات الناعم مع المنتهكين»، أن الدولة المغربية أقرت بالمسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي، وقامت بتعويض حوالي 16 ألف من الضحايا وأقاربهم وذوي حقوقهم، في أعقاب ما أسمته «العمل الريادي» لهيئة الإنصاف والمصالحة. ورغم هذا التنويه إلا أن التقرير انتقد عدم تقديم أي من المسؤولين أو أفراد قوات الأمن المتورطين في تلك الانتهاكات إلى المحاكمة.

وأفرد التقرير فقرة يتيمة لأوضاع حقوق الإنسان في مخيمات البوليساريو بتندوف، خصصتها لحالة مصطفى سلمة ولد سيدي مولود الذي اعتقلته البوليساريو في 21 شتنبر من العام الماضي، بتهمة التجسس والخيانة، بعد عودته من زيارة إلى المغرب، حيث أعلن دعمه لمقترح الحكم الذاتي. ورغم أنها أعلنت الإفراج عنه في 6 أكتوبر إلا أن البوليساريو ظلت تحتجزه إلى ما بعد هذا التاريخ.

وانتقد تقرير هيومان رايتس ووتش كذلك عدم تنفيذ الحكومة للتوصيات الصادرة في تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة، خصوصا المتعلقة بالإصلاحات المؤسساتية لضمان عدم تكرار ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في الفترة ما بين 1956 و1999، بالرغم من التزامها بتحويل بعض المعتقلات السرية السابقة سيئة السمعة إلى نُصُب تذكارية لـ «الحفاظ على الذاكرة وإعادة تأهيلها».

ويقول التقرير السنوي للمنظمة الحقوقية، إن المئات من المشتبه بهم من المتطرفين الإسلاميين الذين اعتقلوا في أعقاب تفجيرات الدار البيضاء في ماي 2003، لا يزالون في السجن، بالإضافة إلى المئات من المشتبهين الآخرين، الذين اعتقلوا في أعقاب تفجيرات 2007، وكثير منهم أدينوا وسجنوا بتهمة الانتماء إلى «شبكة إرهابية» أو الاستعداد للالتحاق بـ «الجهاد» في العراق أو في أماكن أخرى.

وقال التقرير إن محكمة الاستئناف بالرباط أيدت الأحكام الصادرة في حق المتهمين الـ 35 المتابعين في إطار ما يعرف بقضية «بليرج» المتهمين بتشكيل تنظيم إرهابي، منها السجن مدى الحياة في حق زعيم الخلية عبد القادر بليرج. وسجل التقرير مقابل ذلك، تخفيض العقوبة المحكوم بها على المتهمين السياسيين الخمسة في القضية نفسها من 10 إلى 5 سنوات، رغم أن الأحكام الصادرة في حقهم استندت على تصريحات المتهمين في محاضر الشرطة القضائية، رغم إنكار معظم المتابعين لتلك التصريحات أمام المحكمة. وبالمقابل، رفضت المحكمة التحقيق في مزاعم المتهمين بتعرضهم للتعذيب والاحتجاز في مراكز سرية، وتزوير اعترافاتهم.

ومن بين الانتقادات الواردة في تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش تقويض وعرقلة تكوين الجمعيات، كما يقول التقرير، رغم أن البلاد تضم الآلاف من الجمعيات المستقلة. بالمقابل تتسامح الحكومة عموما، حسب التقرير، مع عمل العديد من منظمات حقوق الإنسان الناشطة في الرباط والدار البيضاء. ويضيف التقرير أن السلطات لا تعرقل عادة عمل منظمات حقوق الإنسان الأجنبية التي تزور المغرب. غير أن المراقبة تشتد في الصحراء، بالرغم من أن السلطات في العيون خففت الشرط الذي فرضته في 2009 بإخبار الأجانب للسلطات قبل زيارة من تسميهم «نشطاء صحراويين». نفس الانتقاد وجه إلى حرية التجمعات التي تتطلب إذنا من وزارة الداخلية إذا كانت ستقام في الأماكن العمومية. وأورد التقرير أن العديد من المظاهرات تم تفريقها بالعنف من طرف السلطات الأمنية.

وأورد التقرير أيضا طرد السلطات المغربية لأكثر من 100 شخص أجنبي وإجبارهم على الرحيل من التراب المغربي بسبب قيامهم بنشاط التبشير، على الرغم من عدم توجيه أي تهمة لهم.

وفي سياق آخر، شدد التقرير على أن السلطات المغربية تدخلت لتفكيك مخيم «اكديم إزيك» بمدينة العيون، بعد فشل التفاوض مع من أسمتهم «قادة المخيم»، إلا أنها واجهت مقاومة عنيفة أسفرت عن خسائر في صفوف القوات العمومية.

Revue de Presse